E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/69
13 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١(أ) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسألتا التعذيب والاحتجاز

دراســة عن حالة تجارة وإنتاج المعدات المصممة خصيصاً لممارســة التعذيب أو غيره من ضــروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينــة، وعن منشأ هــذه المعدات ووجهتها وأشكالها، مقدمة من السيد ثيو فان بوفن، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢/٣٨

(A) GE.03-10358 230203 250203

موجز تنفيذي

وفقاً للفقرة ١٣ من القرار ٣٨/٢٠٠٢، يقدم المقرر الخاص هذه الدراسة الأولية عن حالة التجارة في المعدات المصممة خصيصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعن حالة إنتاج هذه المعدات ومنشئها ووجهاتها وأشكالها، سعياً إلى إيجاد أفضل السُبل لحظر هذه التجارة وهذا الإنتاج ومكافحة انتشارهما.

ويوجِّه المقرر الخاص أولاً نظر اللجنة إلى عدد من الإشارات إلى هذه المعدات وردت في تقارير قدمها إليها سابقاً. ومن المسلَّم به أن استخدام بعض الأنواع من هذه المعدات، لا سيما أدوات معينة للكبح وتقييد الحركة (كأغلال الأيدي) وأجهزة حركية وكيميائية معينة، هو أمر مشروع في عدد من الظروف المناسبة. وينوّه المقرر الخاص أن هذه المعدات قد تشكل في كثير من الأحيان بدائل غير مميتة عن أجهزة أمنية أخرى. غير أنه يُدَّعى أنها هي أيضاً قد أُسيءَ استخدامها أو أنها استُخدمت عمداً من أجل التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. بيد أن من المعتقد أن ثمة أنواعاً أخرى من المعدات التي ينطوي استخدامها في حد ذاته على قسوة أو لا إنسانية أو حَط من الكرامة، وأن استخدامها يشكل حتماً إخلالاً بحظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وليس في نية المقرر الخاص وضع قائمة بجميع المعدات والأدوات التي يُرتأى أن استخدامها ينطوي في حد ذاته على قسوة أو لا إنسانية أو حطٍ من الكرامة، حيث إن ذلك يتطلب قدراً أكبر من البحث المتعمق. غير أنه يُعرب عن القلق بشأن استخدام أنواع معينة من المعدات التي تفيد التقارير أن الآثار الطبية المحددة المترتبة على استخدامها، بما فيها الآثار النفسية، ما زالت مجهولة. إن عدم إجراء اختبارات طبية وافية ومستقلة ونزيهة لما يترتب على استخدام هذه المعدات من آثار على الأجلين القصير والطويل هو أمر يطرح مشكلة حقيقية في تقدير ما إذا كان استخدام جهاز معين من هذه الأجهزة ينطوي في حد ذاته على قسوة أو لا إنسانية أو حطٍ من الكرامة.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان حتى الآن قد تناول بصفة رئيسية مسألة الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه المعدات. وقد وضعت مبادئ توجيهية مفصلة فيما يتعلق بتصنيف المعدات المستخدمة في إنفاذ القوانين والكبح وتقييد الحركة، وفيما يتعلق باستخدام هذه المعدات ورصدها. والسمة المشتركة بين هذه المبادئ التوجيهية هي أنها تحض على عدم استخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى، وأن تُستخدم بشكل يتناسب مع ما هو ضروري لتحقيق هدف مشروع (مبدأ التناسب).

وفيما يتعلق بالتجارة في الأدوات المصممة خصيصاً للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، تفيد التقارير أن هذه التجارة عالمية توجد ضالعةً فيها بلدان من جميع أنحاء العالم. وأُفيد أن المعلومات المتاحة حالياً عن الشركات المتورطة في هذه التجارة غير وافية ولا يُعتقد أنها تنم عن النطاق الحقيقي لإنتاج هذه المعدات والتجارة فيها، حيث إن عدد الحكومات التي تقدم بيانات في هذا الشأن قليل للغاية. ولا بد من التنويه على وجه الخصوص

أن عدداً كبيراً من البلدان لا يشترط استصدار تراخيص من أجل تصدير هذه المنتجات أو نقلها من وسيلة شحن إلى أخرى أو السمسرة بشأنها.

وفي هذا التقرير، ينوّه المقرر الخاص مع التقدير بعدد من المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمنع تجارة وإنتاج المعدات المصممة خصيصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويرحب المقرر الخاص بما قد تقدمه الحكومات وغيرها من الأطراف المهتمة بهذا الأمر من معلومات إضافية عن هذه المبادرات، بغية القيام، في مرحلة لاحقة، بوضع مجموعة من أفضل الممارسات في هذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، يود المقرر الخاص أن يؤكد أهمية وضع آليات لرصد الامتثال للوائح، الوطنية منها أو الدولية، الناظمة للتجارة في هذه المعدات ولإنتاجها.

وأخيراً، يود المقرر الخاص أن يُذكِّر الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تنص في المادة ٢ منها على أن "تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي". وهو يعتقد أن سن تشريعات تقضي باتخاذ تدابير قانونية وغيرها من التدابير لوقف إنتاج معدات مصممة خصيصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولوقف التجارة في هذه المعدات هو جزء من هذا الالتزام ذي الطابع العام بمنع أفعال التعذيب.

ويؤمن المقرر الخاص كل الإيمان بضرورة إبقاء دراسة هذا الموضوع جارية، ويأمل من لجنة حقوق الإنسان أن تواصل الطلب إليه إبقاء هذه المسألة قيد النظر. وهو يشجّع الحكومات والجهات غير الحكومية التي لم تقدم بعد معلومات عن هذه المسألة على أن تفعل ذلك، بغية تمكينه من إجراء دراسة متعمقة بهدف تقديم توصيات محددة بشأن كيفية حظر التجارة في هذه المعدات وحظر إنتاجها وبشأن كيفية مكافحة انتشارها.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٥
أولاً- ما سبق للمقرر الخاص أن استعرضه من معلومات عن هذه المعدات	٥-١٣	٥
ثانياً- الإطار القانوني الحالي فيما يتعلق باستخدام هذه المعدات	١٤-١٩	٨
ثالثاً- ما ورد من معلومات عن إنتاج هذه المعدات والتجارة فيها.....	٢٠-٣٣	٩
رابعاً- استنتاجات أولية	٣٤-٣٦	١٣

المرفقات [بالإنكليزية]

الأول- مقترح بوضع لائحة تنظيمية للمجلس تتعلق بالتجارة في معدات ومنتجات معينة يمكن استخدامها في عقوبة الإعدام أو في التعذيب أو غيره من ضروب المعاملـــة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.....		١٦
الثاني- توصيات مقدمة من منظمة العفو الدولية		٣٤

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان، في الفقرة ٩ من قرارها ٦٢/٢٠٠١، إلى المقرر الخاص "أن يدرس حالة تجارة وإنتاج ... المعدات [المصممة خصيصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة] وعن منشأ هذه المعدات والجهات المرسلة إليها، وأشكالها، سعياً إلى إيجاد أفضل السُبل لحظر هذه التجارة وهذا الإنتاج ومكافحة انتشارهما، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة". وعليه، وجهت الأمانة في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ مذكرة شفوية إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف وإلى المنظمات الدولية وإلى المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة. وقد لاحظ المقرر الخاص السابق، السير نايجل رودلي، في تقريره إلى الدورة اللاحقة للجنة حقوق الإنسان، أنه، نظراً لمحدودية عدد ما ورد من تعليقات، "سيلزم مزيد من المعلومات لتمكين خَلَفه من الاضطلاع بهذه الدراسة على نحو فعال" (E/CN.4/2002/76، الفقرة ٤).

٢- وجددت اللجنة، في الفقرة ١٣ من قرارها ٣٨/٢٠٠٢، طلبها إلى المقرر الخاص "أن يواصل (هذه ال) دراسة ...، لاستكمالها على وجه السرعة"، وطلبت إلى الدول والمنظمات غير الحكومية أن تقدم ما يطلبه المقرر الخاص من معلومات. وذكر المقرر الخاص المعيَّن حديثاً، السيد ثيو فان بوفن، في تقريره الأول إلى اللجنة، أنه "يدرك تماماً أهمية الدراسة المطلوبة" (E/CN.4/2002/37، الفقرة ١٨)، وأعرب عن أمله أن يتلقى معلومات إضافية تتيح له إجراء هذه الدراسة وتقديم تقرير إلى اللجنة. وعليه، أرسلت الأمانة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مذكرة شفوية ثانية في هذا الشأن.

٣- وتلقى المقرر الخاص، أثناء إعداده هذه الدراسة، معلومات وتعليقات من حكومات الأرجنتين وإسبانيا وألمانيا وأوزبكستان والبحرين وبيلاروس وتوغو وتونس وسويسرا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وموريشيوس، ومن المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الدولية للشرطة، ومؤسسة أوميغا، ومنظمة العفو الدولية. كما شارك المقرر الخاص، يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، في اجتماع خبراء دولي بشأن معدات الأمن ومكافحة التعذيب، عقدته الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية في لندن.

٤- ووفقاً للقرارين المذكورين أعلاه، يقدم المقرر الخاص هذه الدراسة الأولية عن مسألة تجارة وإنتاج المعدات المصممة خصيصاً للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

أولاً- ما سبق للمقرر الخاص أن استعرضه من معلومات عن هذه المعدات

٥- يود المقرر الخاص أن يوجه نظر اللجنة إلى عدد من الإشارات إلى هذه المعدات وردت في تقارير قدمها إليها سابقاً. فمن الجدير بالإشارة على وجه الخصوص أن المقرر الخاص الأول المعني بمسألة التعذيب، السيد بيتر كوويجمانز، قد بيّن في تقريره الأولي إلى لجنة حقوق الإنسان، الذي قدمه في عام ١٩٨٦، أن ثمة بلداناً عديدة تقوم بإنتاج وتصدير أدوات مصممة خصيصاً للتعذيب (انظر الوثيقة E/CN.4/1986/15، الفقرتين ١٢٠ و١٢١).

٦- وقد وُجّهت أنظار الحكومات، عبر السنين، إلى معلومات تدَّعي التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة استُخدمت فيها معدات وأدوات أمنية وغيرها من المعدات والأدوات التي يرتأى أنها مصممة خصيصاً لهذا الغرض. وأُشير بوجه خاص إلى أدوات آلية بسيطة التكنولوجيا لكبح وتقييد الحركة، كالأصفاد والسلاسل وأغلال الأقدام

ومكبِّلات الأصابع؛ والكراسي المعوقة للحركة وألواح التكبيل وغيرها من الأجهزة، كأسلوب "داي لاو"، حيث تُـــربط الرُسغ والأقدام بسلاسل متقاطعة مصنوعة من الصُّلب، مما يجعل السير أو الجلوس شبه مستحيل؛ وأسلحة الصـــدمات الكهربائية، كهراوات الصدم بالكهرباء ومسدسات ودروع وأحزمة الصعق المشلّ للحركة وأجهزة الصدم الحركي؛ والمواد الكيميائية للسيطرة على الأشخاص، كالغاز المسيّل للدموع والرذاذ الفلفلي بأنواعه. ووجِّه نظـــر المقـــرر الخـــاص أثناء اجتماع الخبراء الدولي المشار إليه أعلاه إلى أنه ما زال يجري استحداث وتطوير معدات وتكنولوجيات جديدة وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستباق هذه التطورات لدى الاضطلاع بهذه الدراسة.

٧- ومن المسلَّم به أن ثمة أنواعاً معينة من هذه المعدات، لا سيما بعض أدوات الكبح وتقييد الحركة (كأغلال الأيدي) وبعض الأجهزة الحركية والكيميائية، يجوز استخدامها استخداماً مشروعاً في عدد من الظروف المناسبة. ويـــنوه المقرر الخاص أن هذه الأنواع من المعدات قد تشكل في كثير من الأحيان بدائل غير مميتة عن أجهزة أمنية أخرى. غير أنه يُدَّعى أنها هي أيضاً قد أُسيء استخدامها - ويعزى ذلك أحياناً إلى عدم التدريب الصحيح - أو أنها استخدمت عمداً من أجل التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ومن الجهة الأخرى، فمن المعتقد أن ثمة أنواعاً أخرى من المعدات التي ينطوي استخدامها في حد ذاته على قسوة أو لا إنسانية أو حط من الكرامة، وأن استخدامها يشكل حتماً إخلالاً بحظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

٨- ففيما يتعلق بالأجهزة المشلة للحركة، يلاحظ المقرر الخاص أن سلفه قد خلص إلى أنه "تفيد المعلومات الـــواردة أن الأجهزة المشلة للحركة التي تجعل السجين عاجزاً عن الحركة بإصدارها صدمات كهربائية، يمكن أن تسبب درجات عالية من الألم وقد تؤدي إلى إصابات خطيرة، بل وربما إلى الموت في ظروف معينة ... وأُفيد بأن تشغيل الحزام [المشل للحركة] يُصدر صدمة يبلغ جهدها الكهربائي ٠٠٠ ٥٠ فولط إلى الكلية اليسري عن طريق الأوعية الدموعية والأعصاب لمدة ثمان ثوان، مما يسبب ألماً شديداً وشلاً فورياً للحركـــة، وربـــما تغوطاً وتبولاً لا إراديـــين ... و... أُبديـــت هواجـــس شديدة بشأن طبيعة هذه الأحزمة كوسيلة تستهدف خصيصاً الإذلال والإهانة" (E/CN.4/1998/38، الفقرة ٢٠١)[١]. هذا الاستنتاج تؤيده لجنة مناهضة التعذيب فيما أعربت عنه من قلـــق من أن "استخدام الصدمات الكهربائية والكراسي المقيدة للحركة كأساليب للكبح وتقييد الحركة ... قد يشكل إخلالاً بأحكام المادة ١٦ من الاتفاقية"[٢].

٩- وكذلـــك، ففـــيما يتعلق بالقضبان الفاصلة بين الساقين، وهي حلقتان حديديتان تقفلان حول كاحلي السجين مع تثبيت قضيب حديدي بكل هذين الغلين، مما يجعل ساقي السجين منفصلتين عن بعضهما بشكل دائم عند طرفي القضيب، يود المقرر الخاص أن يوجه نظر اللجنة إلى قرار يمثل نقطة تحول أصدرته محكمة السند العليا (باكســـتان) جـــاء فيه أن "الأسلوب الذي يحتجز به السجناء في قاعات الأمن والقاعات المطوَّقة بسدود، حيث يكـــبَّلون بقضـــبان حديدية فاصلة بين الساقين، هو أسلوب مهين ويتنافى مع كرامة الإنسان"[٣]. وعليه، أكدت المحكمة العليا أن الأحكام المتعلقة بالقضبان الفاصلة بين الساقين تشكل إخلالاً بالضمان الدستوري لحرمة كرامة الإنســـان. ومـــن ثم، يـــبدو أن هذه المحكمة قد أقرت بما لأدوات تقييد الحركة هذه من طابع لا إنساني وحاط بالكرامة. وفي وقت لاحق، قامت الحكومة بإبلاغ المقرر الخاص بقرارها حظر استخدام هذه الأغلال في جميع أنحاء باكستان، باستثناء حالات نادرة تتعلق بسجناء تتخذ بحقهم إجراءات أمنية مشددة، وفقط امتثالاً تاماً لما يصدر عن محكمة باكستان العليا من أوامر مؤقتة (انظر الوثيقة E/CN.4/2001/66 [بالإنكليزية فقط]، الفقرة ٨٣٤).

١٠- وأفيد أن محكمة ناميبيا العليا قد خلصت إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بتكبيل أقدام السجناء بالسلاسل الحديدية. فقد قُدم نيابة عنهم طلب مفاده أن تكبيلهم على هذا النحو يُعَدُّ معاملة لا إنسانية وحاطة من الكرامة تخل بأحكام شرعة الحقوق. وفي عام ١٩٩٩، أصدرت المحكمة العليا قراراً بأن هذه الممارسة غير دستورية[٤]. وكان المقرر الخاص، من بين جهات أخرى، قد وجه نظر الحكومة إلى أن بعض هؤلاء السجناء كانوا قد كُبِّلوا بسلاسل لفترة مطولة دامت أربعة أشهر بانتظار محاكمتهم (انظر الوثيقة E/CN.4/1999/61، الفقرة ٥٢٧).

١١- وقد توجد أمثلة أخرى عديدة على ذلك في تقارير مختلفة أعدها المقرر الخاص. ومع ذلك، فهو لا يعتزم وضع قائمة بكل المعدات والأدوات التي يُرتأى أن استخدامها ينطوي في حد ذاته على قسوة أو لا إنسانية أو حط من الكرامة، حيث إن ذلك يتطلب قدراً أكبر من البحث المتعمق. غير أن المقرر الخاص يود أن يعرب عن قلقه بشأن استخدام أنواع معينة من المعدات التي تفيد التقارير أن ما يترتب على استخدامها من آثار طبية محددة، بما فيها الآثار النفسية، ما زالت غير معروفة. إن عدم إجراء اختبارات طبية وافية ومستقلة ونزيهة لما يترتب على استخدام هذه المعدات من آثار على الأجلين القصير والطويل هو أمر يطرح مشكلة حقيقية في تقدير ما إذا كان استخدام جهاز معين من هذه الأجهزة ينطوي في حد ذاته على قسوة أو لا إنسانية أو حط من الكرامة.

١٢- فعلى سبيل المثال، يقال إنه يروَّج استخدام أسلحة إطلاق العوامل الكيميائية، كالغاز المسيِّل للدموع/الذخيرة المخرِّشة والرذاذ الفلفلي بدعوى أنها توفر سيطرة فعالة على من تستخدم ضدهم دون تهديد لأرواحهم بالخطر، أي أنها تستخدم بوصفها "بدائل إنسانية" عن استخدام قوة قاتلة. غير أن المعلومات الواردة تفيد أنه لم يتم إجراء قدر كاف من البحوث بشأن ما قد يترتب على استخدام هذه الأسلحة من آثار في من تستهدفهم. إن المقرر الخاص ينوه بوجه خاص بأن العوامل الكيميائية المستخدمة في السيطرة على "جموع الناس" قد يساء استخدامها إن استخدمت عشوائياً ضد المتظاهرين. وكثيراً ما يقال إنه لا توجد مبادئ توجيهية عملية تحدد بدقة الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه العوامل الكيميائية، فضلاً عن قلة المعلومات عما يترتب على استخدامها من آثار لدى فئات محددة كالأطفال والحوامل ومن يعانون مشاكل تنفسية. وكذلك، ففيما يتعلق بأجهزة الصدمات الكهربائية، فإن لجنة جنوب أفريقيا المشتركة للتحقيق في الظروف والملابسات والإجراءات التي أسفرت عن مقتل وإصابة الركاب في محطة تمبيسا للسكك الحديدية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ قد أوصت "بحظر استخدام الهراوات الكهربائية في جنوب أفريقيا. وينبغي الإبقاء على هذا الحظر إلى أن يوضع إطار لوائحي ناظم لصنع الهراوات الكهربائية ومبيعها واستخدامها وإلى أن يتقرر بناءً على بحوث طبية وقانونية موثوقة ومستقلة أن استخدام الهراوة الكهربائية ضد أي شخص لا يعرِّض ذلك الشخص لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة". وعلاوة على ذلك، يُعتَقد أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمخوَّلين بحكم مهنتهم استخدام هذه الأجهزة هم في كثير من الأحيان غير مدربين لتقديم رعاية طبية مناسبة لمن قد يصابون بأضرار من جراء استخدام هذه الأجهزة.

١٣- وكذلك، يعتقد أن عدداً من هذه الأجهزة، لا سيما أسلحة الصعق بالكهرباء، من السهل إساءة استخدامها، حيث يمكن استخدامها لإحداث ألم شديد دون ترك آثار إصابة ظاهرة كبيرة. ويقال إن الأجهزة التي تعتمد على تكنولوجيا الصدمات الكهربائية العالية الجهد قد اتسع نطاقها أثناء التسعينات، وإن هراوات الصعق بالكهرباء والأسلحة المشلة للحركة قد أعقبها إنتاج دروع الصعق المشل للحركة والبنادق التي تطلق منها سهام مشلة للحركة، والأحزمة المشلة للحركة وأسلحة تطلق منها غازات مسيلة للدموع ومشلة للحركة. وتفيد

المعلومات الواردة أن أجهزة تحدث صدمات كهربائية قد استخدمت لتعذيب أو إساءة معاملة محتجزين في السجون أو مراكز الاعتقال أو مخافر الشرطة في ما لا يقل عن ٧٦ بلداً في جميع أنحاء العالم[٥].

ثانياً - الإطار القانوني الحالي فيما يتعلق باستخدام هذه المعدات

١٤- إن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تناول بصفة رئيسية حتى الآن مسألة الظروف التي يمكن في ظلها استخدام هذه المعدات. فعلى وجه الخصوص، تنص المادة ١١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أن "تبقي كل دولة طرف قيد الاستعراض المنظم قواعد الاستجواب وتعليماته *وأساليبه وممارساته، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن* في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، وذلك بقصد منع حدوث أي حالات تعذيب" (الخط المائل مضاف هنا لأغراض التشديد).

١٥- وقد وُضع مزيد من المبادئ التوجيهية المفصلة فيما يتعلق بتصنيف المعدات المستخدمة في إنفاذ القوانين والكبح وتقييد الحركة، وفيما يتعلق باستخدام هذه المعدات ورصدها. والسمة المشتركة بين هذه المبادئ التوجيهية هي أنها تحض على عدم استخدام القوة إلا في حالات الضرورة القصوى، وأن تستخدم بشكل يتناسب مع ما هو ضروري لتحقيق هدف مشروع (مبدأ التناسب).

١٦- إن المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تنص في الفقرة ٢ منها على أنه "ينبغي للحكومات وهيئات إنفاذ القوانين أن تستحدث مجموعة من الوسائل تكون واسعة قدر الإمكان، وأن تزود الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بأنواع مختلفة من الأسلحة والذخائر تسمح باستخدام متمايز للقوة والأسلحة النارية. وينبغي أن يشمل ذلك استحداث أسلحة معطِّلة للحركة وغير قاتلة لاستخدامها في الحالات المناسبة، بغية زيادة تقييد استخدام الوسائل المميتة أو المؤذية للأفراد. وتحقيقاً للغرض ذاته، ينبغي أن يتاح للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التزود بمعدات للدفاع عن النفس مثل الدروع والخوذات والصدارات الواقية من الطلقات النارية ووسائل النقل الواقية من الطلقات النارية، وذلك للتقليل من الحاجة إلى استخدام الأسلحة أياً كان نوعها".

١٧- وبعض هذه المبادئ يتناول معدات محددة. فمثلاً، فيما يتعلق بأدوات الكبح وتقييد الحركة والحرية، تنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أنه "لا يجوز أن تستخدم أدوات تقييد الحرية، كالأغلال والسلاسل والأصفاد وثياب التكبيل، كوسائل للعقاب. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز استخدام السلاسل أو الأصفاد كأدوات لتقييد الحرية. أما غير ذلك من أدوات تقييد الحرية فلا تستخدم إلا في الظروف التالية: (أ) كتدبير للاحتراز من هرب السجين خلال نقله، شريطة أن تُفَكَّ بمجرد مثوله أمام سلطة قضائية أو إدارية؛ (ب) لأسباب طبية، بناء على توجيه الطبيب؛ (ج) بأمر من المدير، إذا أخفقت الوسائل الأخرى في كبح جماح السجين لمنعه من إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره أو من تسبيب خسائر مادية. وعلى المدير في مثل هذه الحالة أن يتشاور فوراً مع الطبيب وأن يبلِّغ الأمر إلى السلطة الإدارية الأعلى" (القاعدة ٣٣). وتنص القاعدة ٣٤ على جملة أمور، منها أنه "لا يجوز استخدامها [أدوات تقييد الحرية] لمدة أطول من المدة الضرورية كل الضرورة".

١٨- وعلاوة على ذلك، تنم هذه المبادئ المختلفة عن حاجة إلى آليات لتقييم ومراقبة ورصد تطوير هذه الأدوات ووزعها. وعلى وجه الخصوص، فإن المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تنص في المادة ٣ منها على أنه "ينبغي إجراء تقييم دقيق لتطوير ووزع الأسلحة المعطلة للحركة وغير المميتة بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من تعريض الأشخاص غير المعنيين للخطر، كما ينبغي مراقبة استخدام هذه الأسلحة بعناية". ويُعتقد أنه لا توجد في كثير من الأحيان مبادئ توجيهية دقيقة بشأن الظروف التي يجوز فيها استخدام هذا النوع من معدات الأمن أو الكبح، كما لا يوجد تدريب مناسب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

١٩- وفي هذا الصدد، ذكرت حكومة إسبانيا في رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ ما يلي: "... إن كل ما تستخدمه قوى الأمن وأجهزته من أدوات ومعدات أمنية في نهوضها بمهامها المتصلة بأمن المواطنين يتم إخضاعه لاختبارات دقيقة من أجل دراسة ما يُحدثه من آثار بمن يستخدم ضدهم، كما يتوجب ترخيصه من قبل الوزارات المختصة. ومن الجدير بالإشارة كذلك أن السلطات الإسبانية ما برحت تؤكد وجوب العمل، في برامج تدريب أفراد القوى والأجهزة الأمنية المذكورة، على تعزيز احترام حقوق الإنسان والالتزام باستئصال التعذيب، مع الحرص على عدم تعليم أية أساليب أو تقنيات قد تكون ذات صلة بممارسات شبيهة بالتعذيب".

ثالثاً - ما ورد من معلومات عن إنتاج هذه المعدات والتجارة فيها

٢٠- تلقى المقرر الخاص معلومات تبين أن التجارة في أدوات مصممة خصيصاً للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة هي تجارة عالمية توجد ضالعة فيها بلدان من جميع أنحاء العالم[٦]. وأفيد أن المعلومات المتاحة حالياً عن الشركات المتورطة في هذه التجارة غير وافية ولا يُعتقد أنها تنم عن النطاق الحقيقي لإنتاج هذه المعدات والتجارة فيها، حيث إن عدد الحكومات التي تقدم بيانات في هذا الشأن قليل للغاية. ولا بد من التنويه على وجه الخصوص أن عدداً كبيراً من البلدان لا يشترط استصدار تراخيص من أجل تصدير هذه المنتجات أو نقلها من وسيلة شحن إلى أخرى أو السمسرة بشأنها. فعلى سبيل المثال، أفيد أن أدوات تقييد الحركة، كأغلال الأيدي وأصفاد الأرجل وغيرها من أدوات التكبيل والسلاسل ومكبلات الأصابع (ما يسمى "المعدات البسيطة تكنولوجياً")، تنقل من بلد إلى آخر بقدر قليل من الرقابة الحكومية، سواء على تجارتها أو على استخدامها[٧]

٢١- ويود المقرر الخاص أن يشير في هذا الصدد إلى وثيقة عنوانها "Action being taken to ban the export of electro-shock weapons" (ما يجري اتخاذه من إجراءات لحظر تصدير الأسلحة التي تُحدث صدمات كهربائية) [بالإنكليزية فقط]، سلمها إياه أثناء انعقاد الحلقة الدراسية الدولية للخبراء ممثل عن وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث (بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) وتضمنت الوثيقة نص بيان أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، أكد فيه التزام الحكومة البريطانية بـ "منع الشركات البريطانية من صنع أو بيع أو شراء معدات الغرض الأساسي منها هو التعذيب، والسعي الحثيث إلى حظر ذلك عالمياً"، كما أكدت التزامها باتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع تصدير ما يلي من المملكة المتحدة أو نقله من وسيلة شحن إلى أخرى فيها: "أجهزة قابلة للنقل مصمَّمة أو محوَّرة لإحداث صدمة كهربائية لأغراض مكافحة الشغب أو للكبح أو من أجل حماية النفس، ومنها هراوات ودروع الصدم بالكهرباء، وأسلحة الصعق المشل للحركة، والمكوِّنات المصمَّمة خصيصاً لهذه الأجهزة، وأصفاد الأرجل، وسلاسل التكبيل الجماعي، والأغلال

(باستثناء مكبِّلات الأيدي العادية) وأحزمة الصدم بالكهرباء المصممة من أجل كبح الإنسان وتقييد حركته". وينوه المقرر الخاص كذلك بالنداء الموجه في البيان المذكور إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين في سبيل "منع من يعتزمون ممارسة التعذيب من شراء هذه المعدات في أماكن أخرى"، مناشداً إياهم أن يفرضوا قيوداً مماثلة "كخطوة أولى صوب حظر عالمي".

٢٢- وأحاطت حكومة الأرجنتين المقرر الخاص علماً، في رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بأن المجلس التشريعي يعكف على دراسة مشروع قرار بالغ التفصيل هدفه "نبذ وإدانة إنتاج وتصدير معدات التعذيب والطلب إلى السلطة التنفيذية أن تحظر إنتاج وتصدير واستيراد وتسويق معدات الشرطة التي يعتبر أن استخدامها ينطوي في حد ذاته على قسوة ولا إنسانية ومهانة ". وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار "يحث الدول الأخرى على اتخاذ تدابير رقابة فعالة لضمان الكف عن تصدير هذه المعدات". وتفيد التقارير أن مشروع القرار المذكور، الذي أُرفقت بالرسالة نسخة عنه، قد درسته لجان شتى تابعة للمجلس التشريعي، كاللجنة المعنية بالتشريع الجنائي، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان وضماناتها، واللجنة المعنية بالصناعة، واللجنة المعنية بالتجارة.

٢٣- وأحاطت حكومة لبنان المقرر الخاص علماً، في رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بأنه "لا توجد أية تجارة أو أية ممارسات أخرى، كضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتخذ الإدارات المعنية كل ما يلزم من تدابير لحظر التجارة في هذه المواد واستيرادها في الأراضي اللبنانية. وتتولى سلطات الأمن، تحت إشراف القضاء، إدارة كل ما يتصل بذلك من عمليات تحقيق من أجل منع كل محاولات الاتجار بهذا النوع من المواد. ولا يوجد في لبنان تشريع يحظر إنتاج هذا النوع من المواد. ومع ذلك، فقد تُصدِر السلطة الحكومية قانوناً في هذا الشأن وفقاً للقواعد القانونية".

٢٤- وكذلك، فقد بينت حكومة تونس، برسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أنه "... يحظر التشريع التونسي الساري هذا النوع من الأنشطة [إنتاج وتسويق وتصدير واستخدام مواد مصممة خصيصاً للتعذيب]، التي يعتبرها أنشطة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، فإن قانون الالتزامات والعقود، الذي يتناول، في مادته ٦٧ ومواده اللاحقة، الالتزامات التعاقدية، ينص على أن "الالتزام الذي لا أساس له أو يستند إلى سبب غير مشروع يُعَدّ لاغياً". كما يرد فيه أنه " يُعَدّ السبب غيرَ مشروع عندما يكون منافياً لحسن الآداب أو النظام العام أو متعارضاً مع أحكام القانون".

٢٥- ويرحب المقرر الخاص بهذه المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني. غير أنه، حسبما ذُكِر أعلاه، لن يتسنى منع التجارة في هذا النوع من المعدات منعاً فعالاً إلا بحظر يفرض على نطاق عالمي.

٢٦- وفي هذا الشأن ينوه المقرر الخاص مع الارتياح بالمبادرة التي اتخذها على الصعيد الإقليمي البرلمان الأوروبي، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ قراراً[٨] رحب فيه البرلمان بالاتفاق الذي توصل إليه مجلس أوروبا بشأن قائمة مشتركة من المعدات غير العسكرية لأجهزة الأمن والشرطة - وحث فيه المفوضية الأوروبية على أن تكفل تضمين آلية الرقابة على هذه المعدات حظراً على ترويج وتسويق وتصدير معدات قوى الشرطة والأمن التي ينطوي استخدامها في حد ذاته على معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة؛ ومن هذه المعدات أصفاد الأقدام وأحزمة الصدمات الكهربائية المشلة للحركة وأجهزة مؤلمة في حد ذاتها، كأقفال الأصابع. وحث البرلمانُ كذلك على

إيقاف "نقل المعدات التي لا تُعرف آثارها الطبية معرفة تامة، كأسلحة الصدمات الكهربائية ذات الجهد المرتفع، ريثما تَصدُر نتيجةُ تحقيق دقيق ومستقل في آثارها"؛ وعلى وقف نقل "معدات ظهر عملياً أن استخدامها تترتب عليه مخاطر إيذاء كبيرة أو من المحتمل جداً أن يلحق ضرراً لا داعي لـــه، كأغلال الأقدام وألواح التكبيل وكراسي تقيـــيد الحركة وأسلحة الرش بغاز الفلفل". ودعا البرلمان الأوروبي المفوضيةَ الأوروبية إلى "أن تلتزم بحظر يُفرض على نطاق المفوضية الأوروبية على صناعة هذه المواد واستخدامها أو أن تتعهد، حسب الاقتضاء، بوقف صنع هذه المعـــدات واستخدامها". وأعرب البرلمان عن خيبة أمله لأنه "لم يُحرز على ما يبدو سوى قدر قليل من التقدم في الـــرقابة عـــلى السمســـرة بشأن الأسلحة"، ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة جهودها في سبيل الرقابة على هذه السمسرة، وإلى العمل على وضع اتفاق دولي ملزم قانوناً في هذا الشأن. كما تناول البرلمان الحاجة إلى إيجاد نظام مشـــترك لرصد الاستخدام النهائي، وإلى وضع ضوابط لما تقوم به شركات الاتحاد الأوروبي في الخارج من إنتاج مـــرخَّص للمعدات العسكرية. وأكد البرلمان الأوروبي كذلك ضرورة توخي الشفافية بجملة طرق، منها إصدار تقارير سنوية وطنية متسقة تتضمن معلومات شفافة ومفصلة (عن أمور منها سياسة منح التراخيص، وما يستجد مـــن تطـــورات في مجـــال السياســـات العامة، والالتزامات التعاهدية، والالتزامات الدولية (أي حالات الحظر الاقتصـــادي) وإجـــراء تغييرات في التشريعات؛ وفيما يتعلق بكل ما يمنح أو يرفض من تراخيص، تقديم بيانات بمواصفات المعدات، وتفاصيل عن كميتها والجهات المرسلة إليها ومستخدميها النهائيين وقيمتها، وشرح أسباب رفض الترخيص)، وقيام البرلمان بالتدقيق في سياسات الرقابة على تصدير الأسلحة وفي ما تتخذه الدول الأعضاء من قرارات في مجال ترخيص الصادرات.

٢٧- ويود المقرر الخاص أن يوجه نظر لجنة حقوق الإنسان إلى مقترح المفوضية الأوروبية الداعي إلى "إصدار مجلس أوروبا لائحة ناظمة للتجارة في معدات ومنتجات معينة قد تستخدم في عقوبة الإعدام أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"وقد اعتمد هذا المقترح (COM(2002)770) (المرفق الأول)، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وهو الأساس الذي تستند إليه المناقشة في مجلس الاتحاد الأوروبي. وسيعتمد المجلس هذه اللائحة التنظيمية إذا ما حظيت بموافقة أغلبية معيَّنة النسبة من الدول الأعضاء، على النحو المحدد في المادة ٢٠٥(٢) من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية. ويجب التنويه بأن اللوائح التنظيمية للمجلس هي تشريع واجب التطبيق مباشرة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولها الأسبقية على ما يتضارب معها من تشريعات لدى الدول الأعضاء. والهدف من المقترح هو إقامة نظام تجاري محدد يتناول معدات ومنتجات معينة قد تستخدم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى نحو ما ذُكر، فإن الغرض من نظام من هذا النوع هو الإسهام في منع انتهاك حق الإنسان في ألا يتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان.

٢٨- وتفـــيد الـــتقارير أن بعض البلدان المصدرة للمعدات الأمنية وغيرها من مواد مكافحة الجريمة قد سنّت تشريعات تنص على وضع سجل حقوق الإنسان في الاعتبار عند إصدار قرارات الترخيص. فعلى وجه الخصوص، تلقـــى المقـــرر الخاص معلومات أثناء انعقاد الحلقة الدراسية الدولية للخبراء تفيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تشـــترط استصدار هذا الترخيص من أجل تصدير معظم مواد مكافحة الجريمة[٩]. وبوجه عام، يُرفَض الترخيص بتصـــدير مواد من هذا النوع إلى أي بلد درجت حكومته على انتهاك حقوق الإنسان بصفة مستمرة، أو إلى أية حكومـــة توجد فيها قلاقل أهلية. وأُشير في هذا الشأن إلى التعديل الذي أدخله لانتُس - هايد على قانون إدارة

الصـــادرات (الفرع ٣١١، H.R. 2581)، الذي يحظر تصدير معدات مكافحة الجريمة في حالات ضلوع الحكومة الأجنبـــية بشكل متكرر في أفعال تعذيب. كما يحظر القانون المذكور تصدير معدات التعذيب، ومنها الهراوات المكســـوة بـــالجلد وأقفال أصابع الأيدي وأحزمة الصعق الكهربائي المشل للحركة. ويجب التنويه بأن المعلومات الوقائعية التي تقوم بتجميعها وزارة خارجية الولايات المتحدة في ما تصدره سنوياً من تقارير عن ممارسات حقوق الإنسان في فرادى البلدان تشكل عنصراً لا يستهان به من عناصر التوصيات المتعلقة بإصدار التراخيص.

٢٩- وعـــلى نحـــو مماثل، أحاطت حكومة سويسرا المقرر الخاص، برسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بـــأن "القـــانون الاتحـــادي بشأن الأسلحة يُدرج في عداد الأسلحة أدوات معينة كالهراوات العادية أو الهراوات ذات النوابض والأدوات التي تُحدث صدمات كهربائية والتي لا شك في أنه يمكن استخدامها لأغراض التعذيـــب. ويـــنص القـــانون المذكور على أن تصدير هذه الأسلحة وشحنها العابر، فضلاً عن السمسرة عليها وتســـويقها إلى جهات أجنبية هي أمور تندرج في إطار القانون الاتحادي بشأن معدات الحرب، كما تخضع تلك الأسلحة لأحكام هذا القانون. وفي هذه الحالة، يلزم استصدار ترخيص يتوقف منحه على عدد معين من الشروط المحـــددة في القـــرار المـــتعلق بمعـــدات الحرب [ومن بين هذه الشروط:] (أ) حفظ السلم، وحفظ الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي؛ (ب) الحالة السائدة في بلد الوجهة، لا سيما احترام حقوق الإنسان ونبذ تجنيد الأطفال؛ ... (د) موقـــف بلد الوجهة حيال المجتمع الدولي، لا سيما من زاوية احترام القانون الدولي العام؛ (هـ) النهج الذي تسلكه البلدان التي، شأنها في ذلك شأن سويسرا، تراعي النظم الدولية للرقابة على الصادرات"[١٠].

٣٠- وبيّنت حكومة ألمانيا برسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أن "اشتراط استصدار ترخيص بمقتضى أحكـــام التشريع الألماني بشأن الرقابة على الصادرات تراعى فيه ضرورة وجود رقابة فعالة من جهة وإمكانيات تصدير البضائع المعنية من أجل استخدامها استخداماً نهائياً في الخارج ... ولا يرخص بتصدير تلك البضائع ما لم يمكن توقع أن يكون استخدامها النهائي آمناً، أي إذا ما كانت إساءة استخدامها، انتهاكاً لحقوق الإنسان، تبدو أمراً مستبعداً. لهذا السبب، يجب أن تكون الطلبات المقدمة مشفوعة بوثائق تحدَّد فيها الوجهات النهائية للبضائع وأوجه استخدامها النهائي، فضلاً عن الغرض المتوخى من ذلك. كما يمكن للمكتب الاتحادي للرقابة الاقتصادية والـــرقابة على الصادرات، في نهوضه بمهامه الرقابية، أن يضطلع على كل المعلومات المتاحة في هذا الشأن، بما في ذلك النتائج التي تخلص إليها السلطات الألمانية، كدائرة الاستخبارات الاتحادية، فضلاً عما تخلص إليه المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. وذكرت الحكومة إضافة إلى ذلك أن "... البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان تستخدم بصفة أساسية أجهزة تعذيب تخدم عادة أغراضاً مشروعة. وخطر إساءة استخدام هذه الأجهزة هو ناشئ عن طريقة استخدامها. وترى حكومة ألمانيا أن أفضل طريقة للحيلولة بفعالية دون إساءة استخدام هذه الأجهزة تكون باتخاذ التدابير المشروحة أعلاه المنصوص عليها في قانون الرقابة على الصادرات".

٣١- وعلى الرغم من عدد من المبادرات الإيجابية المتخذة على الصعيد الوطني، والتي سيقت بعض الأمثلة عليها أعلاه، تفيد التقارير أن حظر التجارة في هذه المعدات لا يتم إنفاذه إنفاذاً فعالاً في كثير من الأحيان. ويعزى ذلك إلى افـــتقار المجـــالس التشريعية إلى آليات للرقابة على المعدات العسكرية والأمنية ومعدات الشرطة وإلى انعدام الشفافية.، ويقال إنه يتم التهرب في بعض البلدان من الضوابط التجارية أو يتم استغلال الثغرات القانونية من قبل

الشـــركات التي تتحايل على الحظر المفروض على تصدير مواد معينة عن طريق "السمسرة" على هذه المواد بينما يقوم ببيعها وكلاء في بلدان ثالثة لا توجد فيها لوائح ناظمة لتصديرها أو لا يحظر فيها ذلك.

٣٢- وفيما يتعلق بالمعدات الأمنية المشار إليها أعلاه، أُفيد أن الشركات التي تقوم بتصنيع هذه المواد تستفيد من الطابع السري الذي تفرضه الجهات الرسمية على ذلك ومن انعدام المساءلة، وتفيد التقارير أن معظم الحكومات لا تقـــدم تفاصـــيل محددة عن أنشطة الإنتاج أو عمليات النقل أو المبيع الدولية، كما يُدَّعى أنها لا تشترط على شركات السمسرة على هذه المعدات أو نقلها أن تسجل أنفسها رسمياً لدى الحكومة أو أن تسعى إلى استصدار تراخـــيص تجيز تصدير هذه الأسلحة. ويقال إن ذلك ينطبق بوجه خاص على أدوات الكبح وتقييد الحركة ذات التكنولوجـــيا البسيطة وعلى أسلحة الصدم بالكهرباء والأسلحة الكيميائية غير المميتة. وأفادت حكومة كوبا في رسالتها المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن "حظر مرحلة واحدة فقط من مراحل هذه العملية من شأنه أن يفتح المجال أمام إمكانية استخدام هذه الوسائط وأن يعمل على إيجاد سوق غير شرعية، بما يتيح مواصلة إنتاج هذه الأجهزة".

٣٣- وفيما يتعلق بالمعدات التي من شأنها، إن استخدمت استخداماً صحيحاً في ظروف مناسبة، أن تضمن الحق في السلامة الجسدية والعقلية، يلاحظ أنه كثيراً ما يسمح بتصدير هذه المعدات في الحالات التي لا يتم فيها تدريب أعضاء الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين تدريباً وافياً على استخدامها في البلد المتلقي لها، وفي غياب مبادئ توجيهية واضـــحة فيما يتعلق باستخدامها وانعدام آليات وطنية للرقابة عليها. فيجري مثلاً استحداث مجموعة من أجهزة الصدم الحركي التي ما برح نطاقها آخذاً في الاتساع. ومع أن التدريب المناسب على استخدام الهراوات المستقيمة في ظـــل نظام من المساءلة ربما يكون أمراً متمشياً مع الالتزامات الدولية، تفيد التقارير أن ثمة أجهزة وهراوات أخرى مصممة خصيصاً لتسبيب درجات أعلى من الألم (مثل "هراوات الكبح" أو "الهراوات الجانبية أو متعددة الأذرع أو الهـــراوات ذات القبضات المعدنية أو الهراوات ذات الأطراف الكروية أو الهراوات المثقلة أو الهراوات المغلفـــة بـــالجلد أو الهـــراوات القابلة للتمديد أو الهراوات المسمَّرة أو غير ذلك من نبائط الجَلد والصفع واللطم والضرب) يجري مبيعها واستخدامها لأغراض ممارسة عنف مفرط. كما أُفيد أن هذه الأجهزة قد استخدمت ضد أشخاص موجودين أصلاً في أوضاع مقيَّدة الحركة، لمجرد إذاقتهم أنواع الألم.

رابعاً - استنتاجات أولية

٣٤- يـــنوه المقرر الخاص مع التقدير بعدد من المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لمنع التجارة في المعدات المصممة خصيصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولمنع إنتاج هذه المعدات. ويرحـــب المقرر الخاص بما قد تقدمه الحكومات وغيرها من الأطراف المهتمة بهذا الأمر من معلومات إضافية عن هـــذه المـــبادرات بغية القيام، في مرحلة لاحقة، بوضع مجموعة من أفضل الممارسات في هذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، يود المقرر الخاص أن يؤكد أهمية وضع آليات لرصد الامتثال للوائح، الوطنية منها أو الدولية، الناظمة للتجارة في هذه المعدات وإنتاجها. كما يود أن يوجه نظر لجنة حقوق الإنسان إلى ما قدمته منظمة العفو الدولية إلى الحكومات والشركات في عام ٢٠٠١ من توصيات في هذا الشأن (المرفق الثاني).

٣٥- ويـــود المقرر الخاص أن يُذكِّر الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبـــة القاســـية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تنص في المادة ٢ منها على أن "تتخذ كل دولة طرف إجراءات

تشـــريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضـــائي". وهـــو يعتقد أن سن تشريعات تقضي باتخاذ تدابير قانونية وغيرها من التدابير لوقف إنتاج معدات مصـــممة خصيصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولوقف التجارة في هذه المعدات هو جزء من هذا الالتزام ذي الطابع العام بمنع أفعال التعذيب.

٣٦- ويؤمـــن المقـــرر الخاص كل الإيمان بضرورة إبقاء دراسة هذا الموضوع جارية، ويأمل من لجنة حقوق الإنسان أن تواصل الطلب إليه إبقاء هذه المسألة قيد النظر. وهو يشجع الحكومات والجهات غير الحكومية التي لم تقـــدم بعـــد معلومـــات عن هذه المسألة على أن تفعل ذلك، بغية تمكينه من إجراء دراسة متعمقة بهدف تقديم توصيات محددة بشأن كيفية حظر التجارة في هذه المعدات وحظر إنتاجها وبشأن كيفية مكافحة انتشارها.

الحواشي

(١) عـــلاوة على ذلك، فقد "ادعي أن أحزمة الصعق المشل للحركة قد استخدمت كأدوات لكبح المتهمين وتقييد حركتهم خلال جلسات المحاكم، مما يشكل إخلالاً بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي تحظر استخدام أدوات لكبح السجناء وتقييد حركتهم أثناء مثولهم أمام سلطة قضائية".

(٢) تقرير لجنة مناهضة التعذيب عن دورتها الثالثة والعشرين، *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامســـة والخمســـون، الملحق رقم ٤٤* (A/55/44)، النتائج والتوصيات بشأن التقرير الأولي للولايات المتحدة الأمريكية، الفقرة ١٧٩ (هـ). وبناء على ذلك، أوصت اللجنة الدولة الطرف بـ "إلغاء استخدام أحزمة شل الحركة بالصـــدمات الكهربائية والكراسي المقيدة للحركة كأساليب لكبح المحتجزين وتقييد حركتهم، ذلك أن استخدام هذه الأساليب يؤدي على الدوام تقريباً إلى أفعال تشكل إخلالاً بأحكام المادة ١٦ من الاتفاقية". المرجع نفسه، المادة ١٨٠(ج).

(٣) الصفحة ٣ من قرار محكمة السند العليا المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ويرد اقتباس منه في الفقرة ٥٩ والحاشية ١ من الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.2. وفي الحالات المحددة المشار إليها في التقرير المذكور، فإن أغراض استخدام القضبان الفاصلة بين الساقين لفترات مطولة، أي إما أثناء نقل السجناء من سجن إلى آخر أو كأسلوب من أساليب المعاقبة، قد ذُكِر أنها تشكل هي أيضاً إخلالاً بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (المادتان ٣٣ و٣٤) وتعتبر من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. المرجع نفسه، الفقرة ٥٧.

(٤) انظر محكمة ناميبيا العليا، قضية ت. نامونجيبو ضد قائد سجن فيندهوك، ١٩٩٩.

(٥) Amnesty International. *Stopping the torture trade*, AI index: ACT/40/002/2001, 26 February 2001.

(٦) معلومـــات تســـتند إلى بحوث أجرتها مؤسسة أوميغا التي أحاطت المقررة الخاصة علماً بها أثناء اجتماع الخبراء الدولي بشأن معدات الأمن ومنع التعذيب.

الحواشي (تابع)

(٧) منظمة العفو الدولية، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحة ٣.

(٨) European Parliament resolution on the Council's Second Annual Report according to Operative Provision 8 of the European Union Code of conduct on Arms Exports (13177/1/2000- C5-0111/2001-2001/2050(COS)) (قرار البرلمان الأوروبي بشأن التقرير السنوي الثاني للمجلس وفقاً للفقرة ٨ من منطوق مدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة).

(٩) United States of America, Bureau of Industry and Security (United States Department of Commerce), Foreign Police Report, chapter 2 Crime Control/Human Rights. (الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب الصناعة والأمن (وزارة التجارة بالولايات المتحدة)، التقرير المتعلق بأجهزة الشرطة الأجنبية، الفصل الثاني، "مكافحة الجريمة/حقوق الإنسان"). انظر الموقع التالي على الإنترنت http://www.bxa.doc.gov/PRESS/2001/ForeignPolicyReport/Chapter2.html (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).

(١٠) يمكن الاطلاع على القوانين المختلفة المشار إليها في هذا المقتطف في الموقع التالي على الإنترنت http://www.admin.ch/ch/f/rs/rs.html (23 October 2002).

Annex I*

COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES

Brussels, 30.12.2002
COM(2002) 770 final

Proposal for a

COUNCIL REGULATION

Concerning trade in certain equipment and products which could be used for capital punishment, torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment

(presented by the Commission)

* The text of annex I is reproduced as it appeared on the web site of the European Union (*http://europa.eu.int/eur-lex/en/oj/index.html*) on 30 December 2001.

EXPLANATORY MEMORANDUM

(1) The objective of the attached proposal is to set up a specific trade regime covering certain equipment and products which could be used for torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. The purpose of a regime of this kind is to contribute to the prevention of the violation of the fundamental human right not to be subjected to torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. This is a key aim of the European Union, as underlined in the Guidelines to the EU Policy on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, adopted by Council (General Affairs) on 9 April 2001. These Guidelines make clear the EU position on the prevention of the use and production of, and trade in, such equipment.

(2) These Guidelines also make the point that the prohibition of cruel, inhuman or degrading punishment imposes clear limits on the use of the death penalty. As regards the latter, the Council adopted Guidelines on the EU Policy towards Third Countries on the Death Penalty on 29 June 1998.

(3) The International Covenant on Civil and Political Rights, the European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, the 1984 United Nations Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, and the Charter of Fundamental Rights of the European Union show that no exceptions can be made to the prohibition of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(4) The prohibition of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment is part of the public morals of the international community. The proposed regime restricts trade with a view to preventing violations of that prohibition in cases where such violations are likely to occur, and is therefore necessary to protect public morals.

(5) The proposed regime consists of two components. The first component is a ban on all trade in equipment which has no, or virtually no, practical use other than for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(6) The second component allows the competent authorities to control trade in listed equipment and products, which could be used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, but which also has legitimate uses. The competent authorities should impose any conditions they deem appropriate to prevent the equipment and products being used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. When doing so, they should of course take into account all relevant factors, including reports on any occurrences in the country of destination of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(7) Accordingly, the list of equipment consists of two parts. Annex I comprises both equipment which has no, or virtually no, practical use other than for the purpose of capital punishment, and equipment which has in fact no, or virtually no, practical use other than for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(8) Annex II comprises equipment and products which could be used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment, which also has other, legitimate uses. In order to avoid unnecessarily cumbersome and costly procedures, Annex II is limited to equipment and products which have been designed in such a way that it could easily be abused for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, e.g. because it is capable of inflicting severe pain or injury on human beings, and to equipment and products that are used for law enforcement purposes, i.e. which are intended for use by law enforcement officers and similar professionals.

(9) The proposed Regulation also imposes restrictions on services relating to equipment included in the list and on brokering activities. However, it does not restrict trade in equipment and products not included in the relevant list.

(10) In order to take technological developments into account, the list of equipment and products should be kept under review. In this regard, particular attention will have to be given to law enforcement equipment that is presented as "non-lethal", which could be more harmful than claimed by its manufacturer and therefore lend itself to abuse for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(11) The Guidelines to EU policy towards third countries on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, adopted by the Council on 9 April 2001, state that the EU will urge third countries to "prevent the use, production and trade of equipment which is designed to inflict torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment". The Commission considers that the EU itself should take the very measures that it urges third countries to take. To that end, it proposes to impose restrictions on trade with third countries in equipment and products which could be used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, degrading or inhuman treatment.

(12) The proposed Regulation does not impose any restrictions on the use, production, marketing and sales within the internal market of the equipment and products concerned. The Commission encourages Member States to take supplementary measures, especially on production of such equipment and products, and expects that they do so in the short term.

(13) Finally, it should be noted that the proposed Regulation neither prejudices the export control regime concerning dual-use goods (Council Regulation (EC) No 1334/2000) and the control regime concerning firearms (Council Directive 91/477/EC, which provides, *inter alia*, that Member States shall intensify controls on the possession of weapons at external borders), nor precludes the imposition of export prohibitions on other grounds, e.g. in order to prevent and condemn internal repression in a third country (e.g. Council Regulations (EC) No 1081/2000 concerning Myanmar/Burma and No 310/2002 concerning Zimbabwe).

Proposal for a

COUNCIL REGULATION

concerning trade in certain equipment and products which could be used for capital punishment, torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment

THE COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION,

Having regard to the Treaty establishing the European Community, and in particular Article 133 thereof,

Having regard to the proposal from the Commission[1],

Whereas:

(1) Pursuant to Article 6 of the Treaty on European Union respect for human rights and fundamental freedoms constitutes one of the principles common to the Member States. In view of this the Community resolved in 1995 to make respect for human rights and fundamental freedoms an essential element of its relations with third countries. It was decided to insert a clause to that end in any new trade, co-operation and association agreement of a general nature that it concludes with third countries.

(2) Article 5 of the Universal Declaration of Human Rights, Article 7 of the International Covenant on Civil and Political Rights and Article 3 of the European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms all lay down an unconditional, comprehensive prohibition on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. Other provisions, in particular the United Nations Declaration Against Torture[2] and the 1984 United Nations Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, place an obligation on States to prevent torture.

(3) Article 2(2) of the Charter of Fundamental Rights of the European Union[3] prohibits executions and condemnations to the death penalty. On 29 June 1998, the Council approved "Guidelines on EU Policy towards Third Countries on the Death Penalty" and resolved that the European Union would work towards the universal abolition of the death penalty.

(4) Article 4 of the Charter of Fundamental Rights of the European Union prohibits torture and inhuman or degrading treatment and punishment. On 9 April 2001, the Council approved "Guidelines to the EU Policy toward Third Countries, on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment." These guidelines refer to both the adoption of the EU Code of Conduct on Arms Exports in 1998, and the prospective introduction of controls on the exports of paramilitary equipment, as examples of

---

1 OJ C [...], [...], p. [...].

2 Resolution 3452 (XXX) of 9.12.1975 of the General Assembly of the United Nations.

3 OJ C 364, 18.12.2000, p. 1.

measures to work effectively towards the prevention of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. These guidelines also provide for third countries to be urged to prevent the use and production of, and trade in, equipment designed for torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. They also make the point that the prohibition of cruel, inhuman or degrading punishment imposes clear limits on the use of the death penalty.

(5) In its Resolution on Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, adopted on 25 April 2001 and supported by the EU Member States, the United Nations Commission on Human Rights, called upon United Nations Members to take appropriate steps, including legislative measures, to prevent and prohibit, inter alia, the export of equipment which is specifically designed to inflict torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. This point was confirmed by a Resolution adopted on 16 April 2002.

(6) On 3 October 2001, the European Parliament adopted a Resolution [4] on the Council's second Annual Report according to Operative Provision 8 of the European Union Code of Conduct on Arms Exports, urging the Commission to act swiftly to bring forward an appropriate Community instrument banning the promotion, trade and export of police and security equipment whose use is inherently cruel, inhuman or degrading, and to ensure that that Community instrument would suspend the transfer of police and security equipment whose medical effects are not fully known, and of such equipment where its use in practice has revealed a substantial risk of abuse or unwarranted injury.

(7) It is therefore appropriate to lay down Community rules on trade with third countries in equipment and products which could be used for the purpose of capital punishment and in equipment and products which could be used for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. These rules are instrumental in promoting respect for human life and for fundamental human rights, and thus serve the purpose of protecting public morals. These rules should ensure that Community economic operators do not derive any benefits from trade which either promotes or otherwise facilitates the implementation of policies on capital punishment or on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, which are not compatible with the relevant EU Guidelines, the Charter of Fundamental Rights of the European Union and international conventions and treaties.

(8) For the purpose of this Regulation, it is considered appropriate to apply the definitions of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment laid down in the 1984 United Nations Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment. These definitions should be interpreted taking into account the case law on the interpretation of the corresponding terms in the European Convention on Human Rights and the Charter of Fundamental Rights of the European Union.

---

[4] OJ C 87 E, 11.4.2002, p. 136.

(9) It is considered necessary to prohibit exports and imports of equipment which has no, or virtually no, practical use other than for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. In this regard, it should be noted that Article 33 of the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners [5] prohibits the use of chains and irons as restraints.

(10) It is also necessary to impose controls on exports of certain equipment and products which could be used not only for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, but also for other, legitimate purposes. These controls should apply to equipment that has been designed in such a way that it could easily be abused for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, and to equipment and products that are used for law enforcement purposes.

(11) As regards law enforcement equipment, it should be noted that Article 3 of the Code of Conduct for Law Enforcement Officials [6] provides that law enforcement officials may use force only when strictly necessary and to the extent required for the performance of their duty. The Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials, adopted by the Eighth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders in 1990, provide that law enforcement officials, in carrying out their duty, shall, as far as possible, apply non-violent means before resorting to the use of force and firearms.

(12) In view of this, those Basic Principles advocate the development of non-lethal incapacitating weapons for use in appropriate situations, while admitting that the use of such weapons should be carefully controlled. In this context, certain equipment traditionally used by the police for self-defence and riot-control purposes has been modified in such a way that it can be used to apply electric shocks and chemical substances to incapacitate persons. There are indications that, in several countries, such weapons are abused for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(13) Those Basic Principles stress that law enforcement officials should be equipped with equipment for self-defence. Therefore, this Regulation should not apply to trade in traditional equipment for self-defence, such as shields.

(14) This Regulation should also apply to trade in the chemical substances used to incapacitate persons, including tear gases and riot control agents.

(15) It should also be noted that the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners [7] provide that instruments of restraint must never be applied as a punishment and that such instruments of restraint may only be used either as a precaution

---

[5] Approved by Resolutions 663 C (XXIV) of 31.7.1957 and 2076 (LXII) of 13.5.1977 of the Economic and Social Council of the United Nations.

[6] Resolution 34/169 of 17.12.1979 of the General Assembly of the United Nations.

[7] Approved by Resolutions 663 C (XXIV) of 31.7.1957 and 2076 (LXII) of 13.5.1977 of the Economic and Social Council of the United Nations.

against escape during a transfer, on medical grounds as directed by a medical officer, or, if other methods of control fail, in order to prevent a prisoner from injuring himself or others, or from damaging property.

(16) The Guidelines to the EU Policy toward Third Countries, on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment provide, inter alia, that the Heads of Mission in third countries will include in their periodic reports an analysis of the occurrence of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment in the State of their accreditation, and the measures taken to combat it. The competent authorities should take these reports and similar reports made by relevant international organisations, into account when deciding on requests for authorisations. Such reports should also describe any equipment used in third countries for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(17) In order to contribute to the abolition of the death penalty in third countries and to the prevention of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, it is considered necessary to impose restrictions on the provision to third countries of services pertaining to the operation and use of all equipment subject to this Regulation. For the same reason, restrictions should also be imposed on the provision of services which promote sales of equipment and products subject to this Regulation, such as brokerage, irrespective of whether the equipment concerned has been, is or will be in free circulation in the territory of the Community at any material time.

(18) The measures of this Regulation are intended to prevent both capital punishment and torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment in third countries. They comprise restrictions on trade with third countries in equipment that could be used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment. It is not considered necessary to establish similar controls on transactions within the Community as, in the Member States, capital punishment does not exist and there are sufficient safeguards in place to prevent torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

(19) The Guidelines to the EU Policy toward Third Countries, on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment state that, in order to meet the objective of taking effective measures against torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, measures to prevent the use and production of equipment which is designed to inflict torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, should supplement these restrictions on trade with third countries.

(20) In order to take into account new data and technological developments, the list of equipment and products covered by this Regulation should be reviewed within a reasonable period of time.

(21) The Commission and the Member States should inform each other of the measures taken under this Regulation and of other relevant information at their disposal in connection with this Regulation.

(22) The substantive measures necessary for the implementation of this Regulation are management measures within the meaning of Article 2 of Council Decision 1999/468/EC of 28 June 1999 laying down the procedures for the exercise of implementing powers conferred on the Commission [8]. They should be adopted by use of the management procedure provided for in Article 4 of that Decision.

(23) Member States should lay down rules on penalties applicable to infringements of the provisions of this Regulation and ensure that they are implemented. Those penalties must be effective, proportionate and dissuasive.

(24) This act respects the fundamental rights and observes the principles recognised in particular by the Charter of Fundamental Rights of the European Union,

HAS ADOPTED THIS REGULATION:

Chapter I

Subject matter, scope and definitions

Article 1
Subject matter and scope

This Regulation lays down Community rules governing trade with third countries in equipment and products that could be used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment, and in related services.

Article 2
Definitions

For the purposes of this Regulation:

(a) "torture" means any act by which severe pain or suffering, whether physical or mental, is intentionally inflicted on a person for such purposes as obtaining from that person or from a third person information or a confession, punishing that person for an act that either that person or a third person has committed or is suspected of having committed, or intimidating or coercing that person or a third person, or for any reason based on discrimination of any kind, when such pain or suffering is inflicted either by or at the instigation of, or with the consent or acquiescence of, a public official or other person acting in an official capacity. It does not, however, include pain or suffering arising only from, inherent in or incidental to the proper application of lawful penalties, it being understood that for the purpose of this Regulation capital punishment is not a lawful penalty;

---

[8] OJ L 184, 17.7.1999, p. 23.

(b) "other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment" means any act by which significant pain or suffering, whether physical or mental, is intentionally inflicted on a person, when such pain or suffering is inflicted either by or at the instigation of, or with the consent or acquiescence of, a public official or other person acting in an official capacity. It does not, however, include pain or suffering arising only from, inherent in or incidental to the proper application of lawful penalties, it being understood that for the purpose of this Regulation capital punishment is not a lawful penalty;

(c) "law enforcement authority" means any authority responsible for preventing, detecting, investigating, combating and punishing criminal offences, including, but not limited to, the police, any prosecutor, any judicial authority, any public or private prison authority and, where appropriate, any of the state security forces and military authorities;

(d) "export transaction" means any export, re-export, sale, transfer, delivery or shipment, whether directly or indirectly, to any person, entity or body in a third country or to any person, entity or body for the purpose of any business carried on in, or operated from, the territory of any third country;

(e) "import transaction" means any introduction of goods into the territory of the Community;

(f) "competent authority" means an authority listed in Annex III.

(g) "territory of the Community" means all the territories of the Member States to which the Treaty establishing the European Community is applicable, under the conditions laid down in that Treaty.

Chapter II

Equipment which has no, or virtually no, practical use other than for the purposes of capital punishment, torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment

Article 3
Export prohibition

1. With respect to equipment listed in Annex I, any export transaction shall be prohibited, irrespective of the origin of such equipment.

Any grant, sale, supply or transfer to any person, entity or body in a third country or to any other person, entity or body for the purpose of any business carried on in, or operated from, the territory of any third country, whether directly or indirectly, of technical advice, assistance or training related to the functioning, use, production, composition or transformation of equipment listed in Annex I, shall be prohibited.

The provision of brokering and similar activities with a view to facilitating or promoting any export transaction concerning such equipment, shall be prohibited.

2. By way of derogation from paragraph 1, a competent authority may authorise an export transaction with respect to equipment listed in Annex I, and the provision of related services, if it is demonstrated that, in the third country to which the equipment, will be exported, such equipment will be used for the exclusive purpose of public display in a museum in view of its historic significance.

Article 4
Import prohibition

1. With respect to equipment listed in Annex I, any import transaction shall be prohibited, irrespective of the origin of such equipment.

   Any grant, sale, supply or transfer to any person, entity or body in the Community or to any other person, entity or body for the purpose of any business carried on in, or operated from, the territory of the Community, whether directly or indirectly, of technical advice, assistance or training related to the functioning, use, production, composition or transformation of equipment listed in Annex I, shall be prohibited.

   The provision of brokering and similar activities with a view to facilitating or promoting any import transaction concerning such equipment, shall be prohibited.

2. By way of derogation from paragraph 1, a competent authority may authorise an import with respect to equipment listed in Annex I, and the provision of related services, if it is demonstrated that, in the Member State of destination, such equipment will be used for the exclusive purpose of public display in a museum in view of its historic significance.

Chapter III

Equipment and products that could be used for the purpose of capital punishment, torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment

Article 5
Export authorisation requirement

1. For any export transaction concerning equipment and products listed in Annex II, an authorisation shall be required, irrespective of the origin of such equipment.

2. With respect to equipment and products listed in Annex II, an authorisation shall be required for the following activities:

(a) negotiating or arranging a contract or agreement concerning the purchase, transfer, delivery or shipment of such equipment, if

(i) such contract or agreement would be concluded either by or on behalf of a person, entity or body in a third country, or by or on behalf of any other person, entity or body for the purpose of any business carried on in, or operated from, the territory of any third country,

(ii) such contract or agreement would require that equipment listed in Annex II be put at the disposal of that person, entity or body, and

(iii) the person, entity or body engaging in brokering or similar activities is established in the territory of the Community;

(b) granting, selling, supplying or transferring, whether directly or indirectly, technical advice, assistance or training related to the functioning, use, production, composition or transformation of such equipment, to any person, entity or body in a third country or to any other person, entity or body for the purpose of any business carried on in, or operated from, the territory of any third country.

Article 6
Applications for authorisations

1. An authorisation for export transactions and activities referred to in Articles 5(1) and 5(2)(b), may be granted only by the competent authority of the Member State where the exporter, seller, service provider or transferring party is established.

An authorisation for activities referred to in Article 5(2)(a), may be granted only by the competent authority of the Member State where the negotiating or arranging person, entity or body is established.

2. Applicants shall supply the competent authority with all relevant information on the activities for which an authorisation is required. For export transactions this shall include, in particular :

(a) a precise statement on the country of destination, the end-user and the intended end-use; and

(b) full information on the shipment route and intermediaries.

The competent authority may request any additional information it considers necessary in order to make a decision on the application.

3. An authorisation may be subject to such requirements and conditions as the competent authority deems appropriate in order to prevent the equipment concerned being used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment, such as an obligation to provide a statement signed by the end-user or acceptance of a commitment not to re-export.

4. Without prejudice to Article 14(2), the competent authority shall make a decision on the application for an authorisation within two months. It shall without delay communicate its decision to the applicant and, where appropriate, to the Member State in whose territory the export declaration will be presented.

5. Unless an authorisation for an export transaction stipulates otherwise, such authorisation implies an authorisation for the applicant and for those entering into contractual relations with the applicant, to sell, transfer, deliver and ship the equipment referred to in the request, to a specific person, entity or body in a third country.

6. Authorisations shall be valid throughout the Community. The period of validity of an authorisation shall be six months, unless the competent authority decides that this period must be shorter.

Article 7
Decisions on authorisations for export transactions

Subject to Articles 8 to 11, decisions on applications for authorisation for export transactions concerning any equipment and products listed in Annex II shall be taken by the competent authority on a case by case basis, taking into account all relevant considerations, including the enforcement of restrictions on the transfer of the equipment concerned, if any, by the country of destination, and the acceptance of international obligations and commitments in this regard.

Article 8
Criteria for granting export authorisations for end-use by parties other than law enforcement authorities

As regards export transactions concerning equipment and products listed in Annex II that is destined for end-users other than law enforcement authorities, a competent authority shall refrain from granting an authorisation, if it is not satisfied that all the following conditions are met:

(a) the end-user needs such equipment for a legitimate purpose;

(b) the end-user will effectively use this equipment for such purpose;

(c) the equipment will not be sold, transferred or delivered by the end-user to any other person, entity or body, including in particular law enforcement authorities, in a third country where torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment is reported to occur.

Article 9
Criteria for granting export authorisations for end-use by law enforcement authorities

As regards export transactions concerning equipment and products listed in Annex II destined for law enforcement authorities, a competent authority shall refrain from granting an authorisation, if

(a) there are indications that torture or other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment has been or is being practised by the law enforcement authority concerned, and

(b) the competent authority is not satisfied that the third country concerned:

(i) has prohibited torture and other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment in law, including criminal law,

(ii) is bringing the persons responsible for torture and other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment to justice, and

(iii) is imposing, in respect of such acts, penalties other than capital punishment, which are both dissuasive and proportionate to the nature of the acts committed.

It shall refrain from granting an authorisation if it has reason to conclude that the equipment concerned is likely to be used for judicial corporal punishment.

Article 10
Additional criteria for granting export authorisations for end-use by law enforcement authorities interrogating individuals

As regards export transactions concerning equipment and products listed in Annex II destined for law enforcement authorities interrogating individuals, a competent authority shall refrain from granting an authorisation, if

(a) there are indications that torture or other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment have occurred in the third country concerned during interrogations, and

(b) the competent authority is not satisfied that the third country concerned has ensured that statements obtained through torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment shall not be invoked as evidence in any proceedings, except against a person accused of such acts as evidence that the statement was made.

Article 11
Additional criteria for granting export authorisations for end-use by law enforcement authorities detaining individuals

As regards export transactions concerning equipment and products listed in Annex II destined for law enforcement authorities detaining individuals, a competent authority shall refrain from granting an authorisation, if

(a) there are indications that torture or other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment has occurred in a detention centre or prison which either is being managed by, or operates under the authority or supervision of, the law enforcement authority concerned, and

(b) the competent authority is not satisfied that the third country concerned is both bringing the persons responsible for torture and other cruel, degrading or inhuman treatment or punishment committed in detention centres or prisons to justice, and imposing penalties other than capital punishment, which are both dissuasive and proportionate to the nature of the acts committed.

Article 12
Authorisations for export of services

1. A competent authority shall refrain from granting an authorisation for the activities referred to in Article 5(2)(a), if the export transactions or the provision of services implementing the contract or agreement which the applicant intends to negotiate or arrange, would not be authorised in accordance with this Regulation, assuming, where necessary, that such implementing export transaction or provision of services would be subject to the jurisdiction of the Community.

2. A competent authority shall refrain from granting an authorisation for the activities referred to in Article 5(2)(b), if the equipment to which the services relate, would not be authorised for export from the Community to the end-user concerned, assuming, where necessary, that such export transaction would be subject to the jurisdiction of the Community.

Chapter IV

General and final provisions

Article 13
Amendment of data regarding competent authorities

The data regarding competent authorities in Annex III shall be amended by the Commission on the basis of information supplied by the Member States.

Article 14
Exchange of information

1. The Commission and the Member States shall inform each other of the measures taken under this Regulation and supply each other with any relevant information at their disposal in connection with this Regulation, in particular

   (a) information on authorisations granted and refused;

   (b) information on new law enforcement equipment, including test reports;

   (c) findings and reports on the policies and practices of third countries concerning capital punishment and torture and other cruel, inhuman or degrading treatment;

(d) information in respect of violation and enforcement problems and judgements handed down by national courts.

2. A competent authority, which receives an application for an authorisation referred to in Article 6, shall provide a summary of the application to the competent authorities of the other Member States and the Commission within two weeks of receipt of the application. It shall inform them of the grounds on which it intends to either reject the application or grant an authorisation, and of any conditions that it considers appropriate.

If a reasoned objection is raised by a Member State or the Commission within two weeks of receipt of the summary of the application, the competent authority concerned may make a new proposal within one week.

If the competent authority fails to make a new proposal, or if a reasoned objection is raised by a Member State or by the Commission in respect of any new proposal within one week, the decision on authorisation shall be taken by the Commission in accordance with the procedure referred to in Article 16(2).

Article 15
Report

Each competent authority shall make an activity report to the Commission, providing information on the number of applications received, on the equipment, products and countries concerned by these applications, on the decisions it has taken on these applications, on interpretation issues that have arisen, and on any organisational or other problems it has faced. An activity report shall be made for each period of twelve months.

Article 16
Committee

1. The Commission shall be assisted by the committee on common rules for exports of products, instituted by Article 4(1) of Regulation (EEC) No 2603/1969. [9]

2. Where reference is made to this paragraph, Articles 4 and 7 of Decision 1999/468/EC shall apply.

The period laid down in Article 4(3) of Decision 1999/468/EC shall be set at 10 working days.

3. The Committee shall adopt its rules of procedure.

---

[9] OJ L 324, 27.12.1969, p. 25.

Article 17
Penalties

1. The Member States shall lay down the rules on penalties applicable to infringements of the provisions of this Regulation and shall take all measures necessary to ensure that they are implemented. The penalties provided for must be effective, proportionate and dissuasive.

2. The Member States shall notify those provisions to the Commission by 30 April 2003 at the latest and shall notify it without delay of any subsequent amendment affecting them.

Article 18
Entry into force

This Regulation shall enter into force on the twentieth day following that of its publication in the *Official Journal of the European Communities*.

This Regulation shall be binding in its entirety and directly applicable in all Member States.

Done at Brussels,

For the Council

The President

ANNEX I

List of equipment referred to in Articles 3 and 4

Equipment which has no, or virtually no, practical use other than for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

CN code	Description
ex 4421 90 98 *ex* 8208 90 00	Gallows and guillotines
ex 8543 89 95 *ex* 9401 79 00 *ex* 9401 80 00 *ex* 9402 10 00 *ex* 9402 90 00	Electric chairs designed or modified for the purpose of execution of human beings (output at least 1 000 V)
ex 9406 00 39 *ex* 9406 00 90	Air-tight vaults, made of e.g. steel and glass, designed or modified for the purpose of execution of human beings by the administration of a lethal gas
ex 8413 81 90 *ex* 9018 90 50 *ex* 9018 90 60 *ex* 9018 90 85	Automatic drug injection systems designed or modified for the purpose of execution of human beings by the administration of a lethal chemical substance
ex 8543 89 95	Electric-shock belts designed or modified for restraining human beings by the administration of electric shocks equal to or exceeding 50 000 V
ex 7326 90 97 *ex* 8301 50 00 *ex* 3926 90 99	Leg-irons, gang-chains and shackles, designed for restraining human beings, *except* handcuffs for which the overall dimension including chain, measured from the outer edge of one cuff to the outer edge of the other cuff, does not exceed 240 mm when locked
ex 7326 90 97 *ex* 8301 50 00 *ex* 3926 90 99	Individual cuffs or shackle bracelets, designed for restraining human beings, having a minimum internal perimeter exceeding 190 mm when fully locked
ex 7326 90 97 *ex* 8301 50 00 *ex* 3926 90 99	Thumb-cuffs and thumb-screws, including serrated thumb-cuffs
	Components designed or modified for any of the above

ANNEX II

List of equipment and products referred to in Article 5

Equipment and products *that could be used for the purpose of capital punishment or for the purpose of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.*

CN code	Description
ex 9401 61 00 *ex* 9401 69 00 *ex* 9401 71 00 *ex* 9401 79 00 *ex* 9402 90 00 *ex* 9403 20 91 *ex* 9403 20 99 *ex* 9403 50 00 *ex* 9403 70 90 *ex* 9403 80 00	Restraint chairs and shackle boards
ex 8543 89 95 *ex* 9304 00 00	Portable devices designed or modified for the purpose of riot control or self-protection by the administration of an electric shock (high frequency pulses equal to or exceeding 50 000 V), including but not limited to electric-shock batons, electric shock shields, stun guns and electric shock dart guns (tasers)
ex 8424 20 00 *ex* 9304 00 00	Portable devices designed or modified for the purpose of riot control or self-protection by the administration of an incapacitating chemical substance such as tear gas, OC (oleoresin capsicum or pepper spray) and PAVA (pelargonic acid vanillylamide, synthetic pepper spray) Components specially designed or modified for any of the above
ex 2926 90 95	α-Bromophenylacetonitrile (α-bromobenzyl cyanide) (CA) (CAS 5798-79-8)
ex 2926 90 95	(2-chlorobenzylidene)malononitrile (o-chlorobenzalmalononitrile) (CS) (CAS 2698-41-1)
ex 2914 70 90	2-chloroacetophenone (Phenylacyl chloride) (CN) (CAS 532-27-4)
ex 2934 99 90	Dibenz-[b,f]-[1,4]oxazepine (CR) (CAS 257-07-8)
ex 2924 29 95	Pelargonic acid vanillylamide (PAVA) or synthetic pepper spray (CAS 2444-46-4)
ex 2939 99 90	Oleoresin capsicum (OC) or pepper spray (CAS 8023-77-6)

ANNEX III

List of competent authorities referred to in Article 6

(to be completed by the Member States)

Annex II to main document

RECOMMENDATIONS OF AMNESTY INTERNATIONAL[A]

1. Amnesty International has called upon Governments to:

(a) Ban the use of police and security equipment whose use is inherently cruel, inhuman or degrading. Ban the manufacture and promotion of this equipment and its trade to other countries. This should include: leg irons, electro-shock stun belts and inherently painful devices such as serrated thumbcuffs;

(b) Suspend the use of equipment whose medical effects are not fully known, pending the outcome of a rigorous and independent inquiry into its effects. This should include equipment such as high-voltage electro-shock weapons. International transfers should be suspended pending the results of the inquiry;

(c) Conduct an independent and rigorous review of the use of equipment where its use in practice has revealed a substantial risk of abuse or unwarranted injury. Suspend the transfer of such equipment to other countries pending the results of the review. This should include equipment such as legcuffs, thumbcuffs, shackle boards, restraint chairs and pepper gas weapons;

(d) Introduce strict guidelines on the use of police and security equipment such as handcuffs and tear gas. Set up adequate monitoring mechanisms to keep the guidelines under review and to ensure that they are adhered to;

(e) Ensure that all relevant research on the safety of new law enforcement equipment and weapons is placed in the public domain before any decisions are taken on their deployment;

(f) Ensure that transfers of police and security equipment are allowed only if the Government of the country from which the transfer is made is satisfied that they will be used in accordance with proper guidelines. Introduce stringent controls on the export of such equipment to ensure that it will not be use to inflict torture or ill-treatment. Increase public accountability and transparency in the supply of such equipment;

(g) Ensure that the training of military, security and police personnel of another country does not include the transfer of skills, knowledge or techniques likely to lend themselves to torture or ill-treatment in the recipient country. The practical application of relevant human rights standards and humanitarian law should be fully integrated into such training programmes;

(h) Establish objective procedures to screen all potential participants in the training of military, security and police personnel of another country to ensure that those who have been involved in serious human rights violations are prevented from participating unless they have been brought to justice and effective measures taken for their rehabilitation;

(i) Make public information on all Government-sponsored police, security and military training programmes for foreign personnel, in particular the individuals and units trained, the nature of the training, and the monitoring mechanisms put in place. Establish mechanisms to rigorously monitor the human rights impact of the training provided;

(j) Introduce legislation to control and monitor the activities of private providers of military, police and security services. Companies and individuals providing such services should be required to register and to provide detailed annual reports of their activities. Every proposed international transfer of personnel or training should require prior government approval. This should be granted in accordance with publicly available criteria based on international human rights standards and humanitarian law.

2. Amnesty International calls on all companies to:

(a) Immediately and permanently cease production, promotions and distribution of equipment whose use is inherently cruel, inhuman or degrading;

(b) Suspend the manufacture, promotion and transfer of all equipment whose medical effects are not fully known or where its use in practice has revealed a substantial risk of abuse or unwarranted injury, pending the outcome of a rigorous and independent review.

Note

[a] Amnesty International, *Stopping the Torture Trade*, AI index: ACT/40/002/2001, pp. 51-52.

- - - - -